الجنس بدون اعتبار حصوله في الأفراد وبينه مع اعتبار عدم حصوله فيها بل لأنها لو كانت للأستثناء لما أفاد الكلام التوحيد لأنه يكون حاصله حينئذ أن هذا الجنس على تقدير عدم دخول هذا الفرد فيه منتف فيفهم منه عدم انتفائه في أفراد غير خارج عنها ذلك الفرد فأين التوحيد فالواجب حملها على معنى غير وجعلها تابعة لمحل اسم لا بدلا عنه أو صفة كما في قوله : وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفردان كذا رأيته في بعض نسخ قديمة وذكره بعض شيوخ مشايخنا العلامة الطبقجلي في رسالته شرح الكلمة الطيبة ولم يتعقبه بشيء وعندي أن ما ذكر في نفي كون إلا للأستثناء على ذلك التقدير لا يخلو عن نظر ثم إنه قيل : إذا كان مضمون المركب على ذلك التقدير أن هذا الجنس منتف فيما عدا هذا الفرد كانت القضية شخصية ولها لازم هو قضية كلية أعني قولنا كل ما يعتبر فردا له سوى هذا الفرد فهو منتف ولا استبعاد في شيء من ذلك .

وذهب الكثير إلى تقدير الخبر موجود وأجاب عن الأشكال بأنه يلزم نفي الأمكان العام من جانب الوجود عن الآلهة غير ا تعالى وذلك مبني على مقدمة قطعية معلومة للعقلاء هي أن المعبود بالحق لا يكون إلا واجب الوجود فيصير المعنى لا معبود بحق موجود إلا ا وإذ ليس موجودا ليس ممكنا لأنه لو كان ممكنا لكان واجبا بناء على المقدمة القطعية فيكون موجودا وقد أفادت الكلمة الطيبة أنه ليس بموجود فليس بممكن لأن نفي اللازم يدل على نفي الملزوم واعترض بأن المقدمة القطعية وإن كانت صحيحة في نفس الأمر لكنها غير مسلمة عند المشركين لأنهم يعبدون الأصنام ويعتقدونها آلهة مع اعترافهم بأنها ممكنة محتاجة إلى الصانع ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن ا فيمكن أن يعترف المكلف بالكلمة الطيبة ويعتقد أن نفي الوجود لا يستلزم نفي الإمكان فيمكن عنده وجود آلهة غير ا تعالى فلا يكون التلفظ بالكلمة نصا على إيمانه ولو كانت المقدمة المذكورة مسلمة عند الكل لأمكن أن يقدر الخبر من أول الأمر موجود بالذات أي لا إله موجودا بالذات إلا ا وإذا لم يكن غيره تعالى موجودا بالذات لم يكن مستحقا للعبادة لأن المستحق لها لا يكون إلا واجبا لذاته .

وقد قرر الجواب بوجهين آخرين الأول أن لا إله موجود قضية سالبة حملية لا بد لها من وجهة وهي الإمكان العام فيكون المعنى أن الجانب المخالف للسلب وهو إثبات الوجود ليس ضروريا للآلهة إلا ا تعالى فإنه موجود بالإمكان العام أي جانب السلب ليس ضروريا له تعالى فيكون الوجود ضروريا له سبحانه تحقيقا للتناقض بين المستثنى والمستثنى منه الثاني أن لا إله موجود بالأمكان العام سالبة كلية ممكنة عامة فيكون المتحصل بالأستثناء الذي هو

نقيض موجبة جزئية ضرورية أي ا موجود بالضرورة وأورد على التقريرين أنهما إنما بتمان إذا كان كل من طرفي المستثنى والمستثنى منه قضية مستقلة وهو ممنوع والصحيح عند أهل العربية أنهما كلام واحد مقيد بالأستثناء فلا يجري فيهما أحكام التناقض إلا أن يؤول بالمعنى اللغوي وأيضا جعل ا موجود بالضرورة قضية جزئية فيه تساهل وقيل : يمكن أن يقال الخبر المقدر هو الموجود مطلقا سواء كان بالفعل أو بالإمكان على استعمال المشترك في كلا معنييه أو على تأويله بما يطلق عليه اسم الموجود وهو كما ترى وقيل : يجوز تقديره ممكن ونفي الإمكان يستلزم نفي الوجود لأن إلا له واجب الوجود وإمكان اتصاف شيء بوجوب الوجود يستلزم